

القطاع الزراعي في العراق .. الى أين؟

د. مهدي ضمد القيسي(*)

مقدمة:

يعد القطاع الزراعي المحرك الرئيس لمعظم القطاعات الاقتصادية ويمتاز بديمومته مع وجود حاجة فعلية لمخرجاته، فهو يسهم بشكل فاعل في تنمية الناتج الإجمالي للدخل القومي وتحقيق الأمن الغذائي وسلامة الغذاء، لذا نرى أن التطور الحقيقي لبلدنا يبدأ بالقطاع الزراعي كونه القاعدة المتينة والراسخة التي تنطلق منها معظم القطاعات.

وإن مجمل العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي هي بيد القطاع الخاص (فلاحين، مزارعين ومستثمرين)، لذا فإن دعم وإسناد القطاع الخاص سيكون رافداً مهماً وكبيراً ومستداماً لتنويع الاقتصاد العراقي كون هوية العراق زراعية ومقومات النهوض والتطوير يمكن تحقيقها من خلال المساهمة الفاعلة لتنمية القطاع الخاص وتشجيعه للقيام بالنشاطات المطلوبة.

وقد نصت المادة (٢٥) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ على الآتي: (تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن كامل موارده وتنوع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته).

القطاع الزراعي والتنمية المستدامة:

أن تطور ونمو القطاع الزراعي يحقق تنمية زراعية مستدامة والتي ستكون فاعلة في النشاطات التالية:

(*) وزارة الزراعة ، مستشار وزارة الزراعة حالياً

محاضرة أُلقيت في بيت الحكمة- قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد- ٢٠٢٣/٨/١٦

١- الاقتصاد الوطني من خلال زيادة إجمالي الناتج المحلي، كونه المحرك لمعظم النشاطات وخاصة الصناعية فمعظم مخرجات الصناعة هي مدخلات للزراعة ومعظم مخرجات الزراعة هي مدخلات للصناعة، إضافة إلى النشاطات الأخرى.

٢- مساهم أساسي بالأمن الوطني من خلال إيجاد فرص عمل (امتصاص البطالة) وتقليل حجم الاستيراد وخلق استقرار اجتماعي.

٣- مساهم أساسي بالأمن الصحي كون معظم أمراض العصر مرتبطة بالغذاء، لذا فإن المنتج الزراعي المحلي هو أكثر أماناً واطمئناناً من المستورد.

٤- معظم نشاطات القطاع الزراعي تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حماية وتحسين البيئة والتصدي للتغيرات المناخية والانحباس الحراري.

أبرز تحديات القطاع الزراعي:

١- التغيرات المناخية والمتمثلة بانحباس الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، وقلة الإيرادات المائية وتناقصها المستمر من دول الجوار وتدهور نوعيتها، ووصلت الآن الى مرحلة ندرة المياه.

٢- تدهور معظم الأراضي الزراعية خاصة في وسط وجنوب العراق نتيجة لارتفاع الملوحة وتغدق الترب والذي تسبب في انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية.

٣- انخفاض إنتاجية الحيوان وتوقف معظم مشاريع الثروة الحيوانية.

٤- محدودية الاستثمار الزراعي ومساهمة القطاع الخاص في النشاطات الزراعية بالرغم من دوره الأساسي في الصناعات الزراعية التحويلية والمستلزمات والخدمات الزراعية وغيرها.

٥- ضعف الرقابة والسيطرة التامة على عموم المنافذ الحدودية الرسمية والمعابر غير النظامية.

٦- اتساع ظاهرة تفتيت الملكية الزراعية والتجاوز على الأراضي الزراعية.

٧- ضعف البنى التحتية الساندة للقطاع الزراعي ومن أبرزها مصادر الطاقة (الكهرباء والمشتقات النفطية) والتي تشكل محوراً رئيساً في ارتفاع كلف انتاج المحاصيل الزراعية (النباتية والحيوانية) والخدمية.

٨- قلة الاقبال على التأمين الزراعي نتيجة لضعف الوعي بأهميته وعدم الالتزام بتعليمات وضوابط شركات التأمين.

٩- ضعف حلقات ومراحل نشاط التسويق الزراعي وإدارة المزرعة وقلة الشركات والجمعيات الزراعية التخصصية.

١٠- اتساع التصحر وازدياد ظاهرة الغبار المصحوب بالعواصف الترابية.

١١- قدم معظم القوانين والتشريعات الزراعية.

١٢- قدم المكننة الزراعية وانخفاض اعدادها وانواعها، ومحدودية استخدام الأتمتة في مراحل الإنتاج والتصنيع الزراعي.

١٣- محدودية دعم نشاطات البحث العلمي والإرشاد الزراعي ونقل وتوطين التكنولوجيا.

أبرز خصوصيات القطاع الزراعي:

١- تعامله مع كائن حي (نبات وحيوان) وكلاهما يحتاج إلى مدد زمنية متفاوتة لكي يصل إلى العمر الإنتاجي.

٢- ارتباطه بظروف بيئية غير مضمونة تؤثر في الإنتاج والإنتاجية بصورة مباشرة، واهمها وابتزازها شح أو ندرة المياه.

٣- ارتباطه بنشاطات وإنتاج اغلب الوزارات وخاصة الجانب الأمني، الكهرباء، النفط، الصناعة، التجارة، البيئة، الموارد المائية، التعليم العالي والبحث العلمي، المالية والنقل إضافة إلى القطاع الخاص.

٤- يحتاج إلى رأس مال كبير وان مدة نموه واسترداده بطيئة جداً مقارنة بالقطاعات الأخرى. لذا فان مجمل هذه العوامل تتداخل وتشترك بالتأثير في نمو وتطور القطاع الزراعي بشكل يختلف عن القطاعات الأخرى.

الأولويات المطلوب الشروع بها للنهوض بالقطاع الزراعي:

لغرض احداث تنمية زراعية مستدامة في العراق واستناداً على الواقع الحالي للقطاع الزراعي والتغيرات العالمية المتمثلة بالتغيرات المناخية وأزمة الغذاء العالمي نتيجة للحرب الروسية- الأوكرانية وتداعياتها والجوانب الأخرى المتعددة والمؤثرة على اقتصاد وأمن وصحة المجتمع، فضلاً عن تذبذب أسعار النفط عالمياً وتقلص استخداماته نتيجة للتوجه العالمي للحد من المخاطر البيئية نحو الطاقة النظيفة او المتجددة للحد من التلوث البيئي باتجاه الاقتصاد الأخضر، ولكون القطاع الزراعي يستهلك معظم إيراداتنا المائية ويواجه أبرز التحديات المؤثرة فيه، لذا يتطلب تبني خطط وبرامج إستراتيجية مستقبلية شاملة لخلق تنمية زراعية مستدامة تركز على اعتماد المحاور الآتية:

أولاً: محور المياه والبيئة:

معلوم إن الماء هو سر الحياة، وان نشاطات القطاع الزراعي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوفرة المياه ونوعيتها، ولكون أزمة المياه في العراق تراكمية ومتفاقمة لقلة الإيرادات المائية من دول الجوار (تركيا، إيران وسوريا) نتيجة لبناء السدود على منابع نهري الفرات ودجلة وآخرها سد أليسو، والتغيرات المناخية التي تسببت بارتفاع درجات الحرارة وانحباس الأمطار، فضلاً عن عوامل أخرى ومنها ازدياد استهلاك المياه للأغراض الزراعية والخدمية والصناعية وغيرها. وان قلة الإيرادات المائية تزيد من نسب ملوثات المياه والتربة وتداعياتها على الإنتاج الزراعي وصحة وسلامة المستهلك، إن التصدي لمشكلة شح المياه يتطلب تنفيذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها والتي قسم منها يستوجب القيام بالتنفيذ الفوري وقسم منها ينفذ بخطط زمنية متباينة حسب طبيعة الاجراء ومستلزماته لكنها واجبة التنفيذ لضمان حل حقيقي لمواجهة أزمة المياه المتفاقمة، ونرى اتخاذ الإجراءات التالية:

١- تكليف وفد تفاوضي يضم خبراء مختصين ويكون ثابت لا يتغير بتغير الحكومات يمثل ثقل

الدولة (الحكومة والبرلمان والقضاء) للتوصل إلى حل دائم لمشكلة إيراداتنا المائية مع دول الجوار (تركيا، إيران وسوريا) بعقد اتفاقيات دولية ملزمة لضمان ديمومة الإيرادات المائية، وذلك بالاستفادة من ميزان التبادل التجاري والاستثماري الحالي والمستقبلي كوسيلة لتبادل المنفعة المشتركة بجانب استثمار الروابط المشتركة والعلاقات الدولية والمنظمات المعنية لدعم مطالبنا الوطنية المشروعة للحصول على حصص عادلة من المياه.

٢- الشروع الفوري والمباشر بإزالة كافة التجاوزات على الحصص المائية سواء كانت للأغراض الزراعية أو للاستخدامات الأخرى ومحاسبة المسبب عن التجاوز، وقيام وزارة الموارد المائية بإعداد خطة لتوزيع الإيرادات المائية على المحافظات بالتنسيق مع الوزارات المعنية حسب طبيعة نشاطات كل محافظة وعدد سكانها.

٣- التوسع بنشر استخدام تقانات الري الحديثة (الري بالرش والري بالتنقيط حسب طبيعة المحصول الزراعي) كونها الوسيلة الفاعلة لتقنين استخدام المياه للأغراض الزراعية، فضلاً عن مساهمتها في الحد من تغدق وتملح الترب، والتحول نحو الري السطحي المطور باستخدام (التسوية الليزرية للحقول والجدولة المناسبة للري وتبطين القنوات الحقلية)، وهنا نحتاج إلى وجود صناعة وطنية قائمة لإنتاج منظومات الري بالرش.

٤- بناء السدادات والنواظم الرافعة لمستوى المياه في جنوب العراق وفي ذنائب القنوات لمنع تصريف المياه الفائضة بالمبازل.

٥- تبطين القنوات القائمة مع دراسة إمكانية تحويلها إلى النظام المغلق وخاصة في المناطق ذات الترب الجبسية، والتأكيد على تنفيذ شبكة الري بالنظام المغلق (الأنابيب) للمشاريع الجديدة وذلك لتجنب الفقد بالإيرادات المائية جراء التبخر بسبب ارتفاع درجات الحرارة في معظم أشهر السنة.

٦- استثمار المياه الجوفية وبأشراف وزارة الموارد المائية على أن تستخدم وسائل سيطرة محكمة لتقنين استخدامها وذلك بنصب عدادات على آبار المياه الجوفية خشية من الاستخدام المفرط وبالتالي نضوب الخزين المائي مع التركيز على الإرشاد المائي كوسيلة للتثقيف.

٧- نشر "كرات الظل" البلاستيكية المصنوعة من مادة البولي إثيلين الأسود في المسطحات المائية كوسيلة لتقليل التبخر والحد من الفقد بالخزين المائي.

٨- معالجة مياه الصرف الصحي والمياه العادمة واستخدامها لإرواء الغابات والبساتين وحقق آبار النفط.

٩- تكثيف جهد وزارتي الزراعة والموارد المائية للتوسع في نشر جمعيات مستخدمي المياه على مستوى القناة الناقلة والفرعية لإدارة مياه الري بالمشاركة والتركيز على الإرشاد المائي.

١٠- أن استصلاح الأراضي الزراعية بمساحاتها الواسعة تحتاج إلى تخصيصات مالية ضخمة وتقانات، إضافة إلى وفرة المياه لتنفيذ عمليات الاستصلاح، لذا نرى أن تستمر وزارة الموارد المائية

بعمليات استصلاح الاراضي والمشاريع القائمة، وتتبنى وزارة الزراعة التوسع في استخدام نظام التعايش مع الملوحة (استصلاح بيولوجي) وذلك بزراعة نباتات متحملة للملوحة باستنباط وادخال اصناف من المحاصيل الزراعية والاعلاف.

١١- تطبيق القوانين والتعليمات الملزمة لجميع الجهات (الحكومية، القطاع الخاص، القطاع المختلط والافراد) لمنع تلوث مصادر المياه بأي نوع من الملوثات.

١٢- تقنين الاستخدام الصناعي والخدمي والمنزلي للمياه باعتماد تقنية التحسس الضوئي للمياه Photoelectric water sensor أو الحفريات الذكية Smart taps وفرض عقوبات على المخالفين.

١٣- التعاون الدولي مطلوب وضروري ويجب ان يكون باتجاه نقل وتوطين التكنولوجيا، اما تطوير قدرات العاملين فبال تأكيد سيكون تخصصي.

ثانياً: إعادة النظر بالخطط الزراعية الإستراتيجية بموجب التغيرات المناخية وشرح المياه والمتغيرات العالمية، ونقترح الآتي:

١- إعادة النظر بالخطط الزراعية اعتماداً على الميزة النسبية للمحافظة او مجموعة محافظات لتحقيق جدوى اقتصادية من زراعة محصول او مجموعة محاصيل من خلال اعتماد ما يسمى (إنتاجية المياه الزراعية) كونها العامل الأهم الذي ينبغي التركيز عليه من اجل تحسينه وليس فقط إنتاجية المحصول بوحدة المساحة، وهذا يتطلب تطبيق عدد من المعايير واهمها (الحيازة الزراعية، طبيعة التربة ونوعيتها، مصدر الارواء ونوعية المياه، الظروف المناخية)، وبهذا نحقق زيادة الإنتاج في وحدة المساحة بجانب تقنين وترشيد استخدامات مياه الري.

٢- الارتقاء بالتسويق الزراعي لضمان تقليل الفاقد بالمحصول من الحقل وصولاً للمستهلك، والتوسع بالصناعات الزراعية التحويلية لتعظيم سلاسل القيمة، وتوفير مستلزمات الإنتاج (بذور واسمدة ومبيدات ومكننة حديثة) وبما يضمن استفادة أفضل من دعم مدخلات ومخرجات الانتاج و بإنتاجية عالية.

٣- توجيه الاستثمار لتبني إنشاء مجمعات زراعية- صناعية ومحطات كبرى لتربية أبقار الحليب ومصانع للأعلاف بتكنولوجيا حديثة وصناعة الألبان، واستخدام الدورات الزراعية وتوسيع رقعة المساحات المخصصة لإنتاج الأعلاف، وشمول المواد الأولية المستوردة الداخلة فعلاً بالإنتاج بالإعفاء الضريبي والرسوم الكمركية.

٤- دعم مشاريع الثروة الحيوانية القائمة والمتمثلة بمشاريع الدواجن (الببيض واللاحم) ومحطات ابقار الحليب من خلال شمولها بمبادرة الإقراض من البنك المركزي وصندوق الإقراض الميسر أو البنوك الحكومية وبفائدة مخفضة مقترنة بجدول زمني ملزم بالإنتاج مع اعفاء ضريبي وكمركيه على المواد الأولية المستوردة الداخلة بالإنتاج ولمدد محددة حسب طبيعة وطاقة المشروع.

٥- تجديد وتأهيل بساتين النخيل ضمن خطة استراتيجية تعتمد فيها زراعة أصناف ذات انتاجية

عالية والتركيز على زراعة اصناف محددة بموجب القيمة الاقتصادية والتجارية لها، وتكون زراعة النخيل بمسافات نظامية (٨x٨) متر لضمان استخدام المكننة في عمليات الخدمة والجني واستخدام نظام الري بالتنقيط.

٦- نظراً لقلة الإيرادات المائية وتدهور نوعيتها لذا فان تربية الأسماك بالأقفاص العائمة ستكون محدودة ومحفوفة بالمخاطر، وهذا يتطلب توجيه ودعم القطاع الخاص لتربية وإنتاج الاسماك بنظام التربية المغلق لمواجهة ازمة المياه.

٧- الاستغلال الأمثل لاستثمار المناطق الجافة بالأهوار خارج منظومة التراث العالمي، حيث تشهد منطقة الاهوار جفاف نتيجة لقلة الايرادات المائية ولتوفر سماد عضوي ناتج عن وجود الحشائش والاعشاب والمخلفات المتحللة والتي يمكن استخدامها لزراعة الخضر بالدرجة الاساس (الزراعة العضوية).

كما ويمكن الاستفادة من القصب والبردي والمخلفات السليلوزية لمحاصيل الخضر في انتاج اعلاف للثروة الحيوانية باعتماد المضافات العلفية للحصول على عليقة تلبي الاحتياجات التغذوية للحيوان.

ويترتب على ذلك إقامة صناعات زراعية تحويلية في مناطق الاهوار مبنية على التوسع في صناعة الخضر (صناعة المربيات والمخللات ومعجون الطماطة وغيرها)، وإقامة معامل لتصنيع الحليب ومشتقات الألبان واللحوم والأسماك لاستثمار الموارد الطبيعية المتوفرة في الاهوار كون التصنيع الموقعي يقلل من تلف المادة الاولية والمنتوج واستثماره بصورة أفضل ويشجع السكان على زيادة الاستفادة من الموارد الزراعية (النباتية والحيوانية) ويحقق زيادة دخل سكان الاهوار والحد من هجرتهم الى المدن والمساهمة في الناتج الإجمالي للدخل القومي وتحقيق الأمن الغذائي.

٨- أحكام السيطرة التامة على كافة المنافذ الحدودية والمعابر غير النظامية في عموم محافظات العراق لمنع الإغراق السلعي وحماية المنتج الزراعي المحلي واعتماد اجازات الاستيراد.

٩- الإسراع بإنجاز البطاقة الزراعية وتطبيق العمل بها في عموم محافظات العراق، لضمان توجيه الدعم للمنتج الزراعي.

١٠- استمرار الدعم الحالي للقطاع الزراعي والمتمثل بدعم المدخلات ودعم المخرجات حسب طبيعة المحصول، على أن تضع خطة للتحويل من دعم المدخلات الى دعم المخرجات بهدف توجيه مبالغ الدعم للمنتج الحقيقي.

١١- اعتماد الزراعة الحافظة (الزراعة بدون حراثة Zero Tillage) بالمناطق الصحراوية لزراعة المحاصيل الإستراتيجية (الحنطة والشعير) باستخدام منظومات الري بالرش واعتماد الري التكميلي في حالة عدم سقوط الامطار.

ثالثاً: التنسيق المباشر مع الوزارات والجهات المعنية والقطاع الخاص للارتقاء بالمشاريع الساندة للقطاع الزراعي، ونرى الآتي:

١- التأكيد على تطبيق القوانين والتعليمات النافذة لحماية الثروة النباتية والحيوانية وتنظيم تداول المواد والمستلزمات الزراعية على كافة محافظات العراق بدون استثناء. وتشديد الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية (البرية والبحرية والجوية) لعموم محافظات العراق للسيطرة على الإغراق السلمي ومنع دخول المحاصيل والمنتجات والمستلزمات الزراعية والتقيد بإجازة الاستيراد وتطبيق المواصفة على المستورد وعدم السماح بإدخال أية بضاعة خارج المواصفات المعتمدة حفاظاً على صحة وسلامة المستهلك، والحد من انتقال الأمراض العابرة للحدود والأمراض الانتقالية لثروتنا الزراعية، وهنا يتطلب تفعيل الدور الرقابي لحماية المنتج المحلي، والخطوة الرئيسية تبدأ من إدخال الحوكمة الالكترونية والربط المؤسسي بين الوزارات والتشكيلات المعنية بهذا النشاط في عموم محافظات العراق.

٢- عند السماح بالاستيراد المقنن يتم فرض ضريبة مجزية على المحاصيل الزراعية ومنتجاتها تحسب على أساس كلف المنتج المحلي داخل العراق كون كلف الانتاج في بلدنا هي أعلى بكثير من كلف الانتاج في البلدان المصدرة نتيجة لانخفاض الانتاجية ومحدودية استخدام المكننة الحديثة وأتمتة مراحل الانتاج وارتفاع كلف الطاقة (الكهرباء والمحروقات) والتلف الحاصل نتيجة لسوء الخزن والنقل والتسويق غير النظامي وعوامل أخرى. ولكون البلدان المصدرة تدعم صادراتها، لذا فان حماية المنتج الوطني ينسجم مع ما تضمنه قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ المعدل عام ٢٠١٤ وكذلك قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠.

٣- تمثل مصادر الطاقة (الكهرباء والمشتقات النفطية) محورياً رئيساً في ارتفاع كلف إنتاج المحاصيل الزراعية (النباتية والحيوانية) والخدمية، لذا نرى أن يخصص دعم استثنائي ومستمر للمشتقات النفطية للفلاحين والمزارعين والمستثمرين والساكنين القطاع الزراعي وخاصة مشاريع الصناعات الزراعية التحويلية والتسويق الزراعي بتجهيزهم بكامل احتياجاتهم من المحروقات (الكاز) تحديداً وبالسعر الرسمي) للمساهمة في خفض كلف الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي، وكذلك اعتماد تسعيرة خاصة للوحدة الكهربائية.

٤- إعفاء المواد الأولية الداخلة في عمليات التصنيع والإنتاج الزراعي من الرسوم الكمركية، والنظر بمقتراح الإعفاء الضريبي للمشاريع الإنتاجية الزراعية القائمة والساندة لنشاطات القطاع الزراعي.

٥- تعزيز البحث العلمي والإرشاد الزراعي مع الجامعات والمراكز البحثية للمساهمة في حل المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي والاروائي من خلال رسائل وإطاريح طلبية الدراسات العليا إضافة الى البحوث التي تنسم بالجانب التطبيقي.

٦- دعم وتشجيع القطاع الخاص لتأسيس جمعيات وشركات تخصصية للتسويق الزراعي بكافة حلقاته بضمنها وسائل النقل المبرد والمجمد لنقل المحاصيل الزراعية، وإنشاء مخازن حديثة مبردة

ومجمدة والاهتمام بالتعبئة والتدريج والتخزين والتسويق والتصنيع لتعزيز سلاسل القيمة للمحصول الزراعي والذي ينعكس على حماية المنتج والمستهلك من خلال تقليل الفاقد لما بعد الحصاد أو الجني وصولاً للمستهلك، وكذلك الصناعات الزراعية التحويلية مثل صناعة معجون الطماطة، والمربيات، والالبان ومنتجاتها، واللحوم ومنتجاتها، وتصنيع وكبس وتعبئة وتغليف وخزن التمر، وصناعة الدبس، والسكر السائل، والكحول الطبي والصناعي، وغيرها، وذلك من خلال شمولهم بقروض البنك المركزي وبفائدة مخفضة، على أن تعتمد آلية سريعة للإقراض مشروطة بضمان تنفيذ المشروع بسقف زمني محدد للإنتاج.

٧- التعاون مع الوزارات والجهات المعنية لاعتماد توصيات اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم (٨١) لسنة ٢٠٠٩ (لدراسة ظاهرة التصحر في العراق ومعالجتها بالتنسيق مع الدول المعنية) والتي أوصت بـ (٢٠ توصية) تم إقرارها بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٢) لسنة ٢٠٠٩ كخارطة طريق وطنية لمكافحة التصحر، وبموجب المستجدات الحاصلة نتيجة للتغيرات المناخية العالمية وقلة الإيرادات المائية وتناقصها المستمر من دول الجوار وتدهور نوعيتها.

ونعرض ادناه توصيات اللجنة (٢٠ توصية)، وهي:

١. منع قطع الأشجار والشجيرات كافة داخل وخارج المدن بما فيها المناطق الصحراوية وتفعيل قانوني الغابات والمراعي الطبيعية وتعديلهما بهدف وضع ضوابط صارمة وغرامات كبيرة على المتجاوزين وقيام الجهات المعنية كافة بأخذ دورها لتنفيذ ذلك.
٢. منع ممارسة زراعة الحبوب في المناطق الصحراوية تحت الخط المطري (٢٥٠ - ٣٠٠ ملم) الا في حالة وجود مصدر مالي من المياه الجوفية على أن تستخدم طرق الري الحديثة.
٣. التوسع في تنفيذ الفعاليات والمشاريع التي تنفذها الهيئة العامة لمكافحة التصحر/وزارة الزراعة ومنها إنشاء الواحات الصحراوية، ومحطات المراعي وتثبيت الكثبان الرملية، ووضع التخصيصات المالية اللازمة لذلك.
٤. استمرار الهيئة العامة لتنفيذ مشاريع الري والاستصلاح/وزارة الموارد المائية في عملها وزيادة الدعم المالي لهذه الهيئة بالشكل الذي يؤهلها لتنفيذ برامج الاستصلاح المستقبلية، وإعطاء الأولوية بالتنفيذ الى الخطط الاستراتيجية الموضوعية من قبل وزارة الموارد المائية، على أن تكون هذه الخطوات ممهدة لإنشاء مؤسسة متخصصة لاستصلاح الأراضي.
٥. قيام أمانة بغداد والمحافظات والوحدات الإدارية التابعة لها بإنشاء الأحزمة الخضراء حول وداخل المدن والقرى وجوانب الطرق وبشكل نظامي ومدروس.
٦. التنسيق مع دول الجوار والمؤسسات العالمية والعربية لإقامة دراسات ومشاريع مشتركة وتبادل المعلومات لمعالجة التصحر كونها مشكلة إقليمية ومتداخلة يتطلب إجراء التنسيق لعقد لقاءات مشتركة ومنتظمة مع الجهات الفنية من دول الجوار وعلى مستوى رسمي للتباحث حول الإجراءات والوسائل المطلوب اتخاذها من كل دولة بهذا الشأن للمساهمة في حل مشكلة

التصحر وبصورة مشتركة وتتنبنى وزارة الزراعة، ومن خلال وزارة الخارجية للقيام بهذه المهمة.

٧. قيام وزارة العلوم والتكنولوجيا وبالتعاون مع وزارتي الموارد المائية والزراعة بتطبيق تقنية الزراعة المستدامة للترب المتأثرة بالأملاح باستخدام المياه المالحة والمياه الجوفية وتطبيقاتها في الأراضي المتملحة التي لا تتوفر لها المياه العذبة.

٨. تتولى وزارة العلوم والتكنولوجيا مهمة استخدام الصور الفضائية وبرمجيات معالجتها في مجال مراقبة التصحر.

٩. تتولى وزارة العلوم والتكنولوجيا وبالتعاون مع وزارة الزراعة مهمة إعداد خارطة وطنية لمصادر الغبار بهدف حصر المناطق المصدرة للغبار وتصنيفها ودراسة فيزياء العواصف ودورة حياتها.

١٠. إدخال مشكلة التصحر بكافة مفاصلها ضمن مناهج الدراسات العليا والمشاريع البحثية في الجامعات العراقية والمراكز البحثية المختصة وحسب مواقعها الجغرافية.

١١. تفعيل مشروع (حوض الحماد العراقي) لما له من فوائد في تنمية الغطاء النباتي وبالتالي تنمية الثروة الحيوانية.

١٢. تفعيل دور اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية والمرتبطة في وزارة البيئة لمراقبة التغيرات الحاصلة في المناخ من خلال الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية.

١٣. إن قلة واردات نهري دجلة والفرات وروافدهما من دول المنبع تستدعي ضرورة التوصل الى عقد اتفاقيات مع المنبع لتحديد حصة عادلة ومنصفة للعراق من المياه لتأمين كافة الاحتياجات وخاصة الاحتياجات الزراعية.

١٤. استمرار العراق بتبني فكرة اكتشاف طبقات المياه الجوفية المشتركة مع دول الجوار والتعاون معه لإجراء دراسات إقليمية بغية تحديد خزين المياه الجوفية المشتركة للاتفاق حول استثمارها بشكل معقول ومنصف.

١٥. إيجاد أساليب تشجيعية تدفع للتحويل من نظم الري التقليدية الى أساليب تقنيات الري الحديثة والتوسع في نشر برامج الارشاد المائي لنشر الوعي بين الفلاحين والمزارعين في هذا المجال.

١٦. استخدام خزين المياه الجوفية لاسيما المتجددة منها للزراعة للتعويض عن النقص في واردات المياه السطحية على ان يكون ذلك محسوباً بشكل دقيق وبما لا يؤدي الى استنزاف خزين المياه الجوفية وخاصة في المناطق الصحراوية مع ضرورة رصد وإعادة تقييم مواردنا الوطنية من المياه الجوفية.

١٧. استمرار التنسيق مع دول الجوار والجهات الإقليمية والعالمية ذات العلاقة لتطوير استخدام مصادر المياه والأراضي بهدف الاستفادة من خبراتها وعكس ذلك على استخدامات المياه في العراق والاستفادة من خبراتها في عملية الاستخدام الأمثل.

١٨. تكليف وزارة البيئة بالمراقبة المستمرة لظاهرة التصحر وبمختلف أنواعها من خلال استخدام مختلف وسائل المراقبة والاعتماد على أي تغيير يحصل لمعالجته قبل أن يستفحل.

١٩. تتولى وزارة الزراعة تحديد أنواع الأشجار والشجيرات المتحملة للجفاف والملوحة وإلزام الجهات الأخرى ذات العلاقة بزراعتها في المناطق المخصصة لذلك.

٢٠. لتنفيذ التوصيات أنفاً يستوجب وضع التخصيصات المالية للوزارات والجهات ذات العلاقة تتناسب مع حجم المشكلة لتكون قادرة على تنفيذ مشاريعها واعتباراً من الموازنة العامة الاتحادية للعام القادم ٢٠١٠.

٢١. التعاون مع الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ توصيات لجنة الامر الديواني (١٤) لسنة ٢٠٢٠ الموسومة (دراسة واقع قطاع النخيل ودعم المنتج المحلي من التمور وتقييم خطة استراتيجية شاملة ومتكاملة لما يسهم للنهوض بهذا القطاع ودعمه)،

ونعرض ادناه توصيات اللجنة (١٦ توصية) وقد حصلت موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء عليها وهي:

١. تشكيل لجنة برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء وعضوية ممثلي (وزارة الزراعة، وزارة التجارة، وزارة الموارد المائية، وزارة التخطيط، وزارة الصناعة والمعادن/ مديرية التنمية الصناعية، الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور، القطاع الخاص/ ممثل منتجي ومصنعي ومصدري التمور) تتولى وضع خطة استراتيجية شاملة تركز على زيادة انتاجية النخيل (التوسع العمودي، والذي يعني زيادة انتاجية النخلة الواحدة بدلاً من زيادة اعداد النخيل بإنتاجية منخفضة)، واعتماد الري بالتنقيط لتقنين استخدام المياه ولجودها الاقتصادية، وتحديد أصناف التمور المرغوبة عالمياً الملائمة لبيئة العراق الزراعية والحد من التوسع بزراعة أصناف التمور الرطبة، وكذلك النظر بتوصيات اللجان التخصصية المذكورة لغرض اقرارها.

٢. تشكيل لجنة مختصة برئاسة وزارة الموارد المائية وعضوية ممثلي (وزارة الزراعة، وزارة المالية/ دائرة عقارات الدولة، الهيئة الوطنية للاستثمار ومديرية الزراعة في المحافظة المعنية) مهمتها تخصيص الأرض وجعلها جاهزة للقطاع الخاص لغرض اقامة بساتين النخيل وفق الضوابط والشروط التي حددها دائرة البستنة وأهمها الزراعة بمسافة (٨×٨) متر، واستخدام منظومات الري بالتنقيط، على ان تشمل بالقروض المتاحة، وتعرض توصياتها على اللجنة العليا برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء المذكورة في النقطة (١) أعلاه لغرض اقرارها.

٣. تكليف وزارة التجارة بدعم تأسيس جمعيات وشركات متخصصة للنخيل والتمور وتبسيط

إجراءات تسجيلها لغرض المساهمة الفاعلة في ادخال المكننة في خدمة النخيل (التكريب، التلقيح، الخف، التركيس، التكميم والجني)، وتتولى الجمعيات والشركات التخصصية مهمة اقامة مراكز لتسويق التمور بصورة مباشرة من المنتجين (اصحاب البساتين) في المحافظات المنتجة للتمور، ومفاتيح أمانة بغداد والبلديات في المحافظات لتخصيص اراضي لإقامة معارض لتسويق التمور المصنعة، وتعرض نتائج اعمالها على اللجنة العليا برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء المذكورة في النقطة (١) أعلاه لغرض اقرارها.

٤. قيام وزارة التجارة بزيادة نسبة دعم صادرات التمور المعبئة والمغلفة ومنتجاتها المصنعة محلياً ليكون مجزي ومشجع للاستمرار بهذا النشاط، ونرى ان يكون دعم التمور غير المصنعة وغير المعبأة (التمور الفل) بنسبة أقل من المصنعة، وتعرض توصياتها على اللجنة العليا برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء المذكورة في النقطة (١) أعلاه لغرض اقرارها.

٥. تكليف الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور وبإشراف وزارة التجارة/ الشركة العامة للمعارض والخدمات التجاري العراقية بإنشاء بورصة للتمور العراقية، وذلك لأهميتها في استقلالية تسويق التمور العراقية في البورصة (الاسواق) العالمية للتمور، وتعرض توصياتها على اللجنة العليا برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء المذكورة في النقطة (١) أعلاه لغرض اقرارها.

٦. تكليف وزارة التجارة وبالتنسيق مع الجهات المعنية (وزارة الزراعة، الهيئة العامة للمنافذ الحدودية، الهيئة العامة للكمارك، الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور، اتحاد الغرف التجارية) لتسهيل إجراءات منح إجازات تصدير التمور وجعلها تسير بصورة انسيابية لكي يضمن التجار تصديرها بالوقت المناسب للطلب العالمي على التمور، وتعرض توصياتها على اللجنة العليا برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء المذكورة في النقطة (١) أعلاه لغرض اقرارها.

٧. تكليف وزارة الزراعة والشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور بتقديم رؤيا محددة وبديل عن غاز بروميد المثلث المستخدم في تبخير وتعقيم التمور من الحشرات والذي منع استخدامه عالمياً، على ان يتضمن البرنامج سقف زمني ملزم للتطبيق مع تحديد المستلزمات والكلف المطلوبة للشروع بالاستخدام وذلك لتعزيز جودة التمور العراقية، وتعرض توصياتها على اللجنة العليا برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء المذكورة في النقطة (١) أعلاه لغرض اقرارها.

٨. تكليف وزارة الزراعة/ دائرة وقاية المزروعات والشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور بإعادة النظر بمقدار الرسوم والاجور من جراء عملية تبخير وتطهير التمور المستوفاة من مصدري التمور بموجب التعليمات وقانون الحجر الزراعي رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٢ مع ضمان تنفيذ الاجراءات المطلوبة، وتعرض توصياتها على اللجنة العليا برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء المذكورة في النقطة (١) أعلاه لغرض اقرارها.

٩. إعادة العمل بمشروع تأهيل بساتين النخيل القديمة غير نظامية الزراعة الذي هو احد مشاريع الخطة الاستثمارية لوزارة الزراعة/ دائرة البستنة والمتضمن دعم أصحابها بالفسائل المجانية "تكون من ضمن قائمة الاصناف المحددة من قبل اللجنة في النقطة (١) اعلاه"، ومنحهم قروض ميسرة والزامهم بضوابط المسافات المحددة للزراعة (٨×٨) متر لكي تعتمد فيها عمليات الخدمة الميكانيكية واستخدام منظومات الري بالتنقيط بهدف تقنين المياه.

١٠. دعم مركز النخيل والتمور/ دائرة البستنة/ وزارة الزراعة من خلال توفير الكوادر الفنية المتخصصة والمادية اللازمة لتوفير قاعدة بيانات متكاملة لقطاع النخيل والتمور، ولرفع قدرات العاملين في قطاع النخيل والتمور وبناء قدراتهم لتطبيق الممارسات والمعاملات الزراعية وتقديم الدعم الفني للمزارعين للتوسع بإنشاء المزارع النسيجية للنخيل، وذلك لتلبية الاحتياج المتزايد عليها ولضمان نوعيتها وسلامتها من الامراض الانتقالية جراء الاستيراد، على ان يرتقى هذا المركز ليكون دائرة عامة للنخيل والتمور ضمن هيكلية الوزارة.

١١. التأكيد على الجهات المعنية لحماية التمور المحلية ومنتجاتها من خلال المحاسبة الشديدة لمنع إدخال التمور الى العراق من كافة المنافذ الحدودية والمعايير غير الرسمية، علماً بأنها ممنوعة بموجب قانون الحجر الزراعي رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٢ والتعليمات النافذة، وتكليف دائرة الجريمة المنظمة بمتابعة وضبط التمور الاجنبية المتداول في الاسواق المحلية ومحاسبة الحائزين عليها بموجب القوانين النافذة.

١٢. وجوب الارتقاء بمكنة جني و انتاج وتصنيع وتسويق التمور ليدخل في منافسة حقيقية مع التمور في الاسواق الخارجية والمحلية باعتماد ضوابط الجودة العالمية (الأيزو والهاسب) وبما يحقق الجدوى الاقتصادية من زراعة النخيل و انتاج التمور، وشمول معامل تصنيع وكبس وتعبئة وتغليف ومخازن التمور بالقروض المتاحة.

١٣. نظراً لزيادة الطلب المتوقع على الفسائل النسيجية للنخيل في ظل التوجه للتوسع بالزراعة، لذا تكلف وزارة الزراعة بإصدار تعليمات تسمح باستيراد الفسائل النسيجية بدون تربة بوضع شروط محددة لمنع انتقال الامراض من خلالها، على ان يعاد النظر بالمنع عند توفر انتاجها محلياً من قبل الشركات المتخصصة بالزراعة النسيجية للنخيل.

١٤. إلزام وزارة التربية بإدخال مصنعات التمور ضمن برنامج التغذية المدرسية للدراسة الابتدائية، ووزارتي الدفاع والداخلية ضمن أرزاق القوات المسلحة، ووزارة العدل/ دائرة الاصلاح العراقية لنزلاء السجون، ووزارة الصحة للمرضى في المستشفيات، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لنزلاء دور المسنين والأيتام ونزلاء سجون الاحداث، وذلك لأهمية التمور التغذوية إضافة إلى تشجيع مصانع التمور باستخدامها لغرض التصنيع وضمان التسويق.

١٥. توجيه وزارة الزراعة والشركة العراقية لإنتاج وتصنيع التمور بإطلاق البرامج الفنية الارشادية والتوعوية بأهمية قطاع النخيل وإنتاج وتصنيع التمور بتقانات حديثة وفق

الارشادات الصحية والتغذية وبما يعزز من استهلاك التمور.

١٦. تفعيل التشويق بين الصناعة والبحث العلمي التطبيقي بهدف ايجاد الحلول الكفيلة بخفض الفاقد وتحسين جودة التمور ومنتجاتها، وبما يعزز من نقل التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات العلمية والتقنية لتحقيق جدوى اقتصادية وقيمة مضافة للمنتج.

رابعاً: وضع خارطة استثمارية للمشاريع الزراعية والساندة لها بموجب الأولويات، وندرج ادناه عدد منها:

١- استثمار الأراضي الصحراوية لزراعة نباتات اقتصادية مثل النخيل والزيتون عالي الزيت والفسق الحلي والسدر لجوانبها الاقتصادية وتحملها للبيئة الصحراوية وتقنين مياه الري (الري بالتنقيط)، وإقامة مشاريع لتصنيع المنتجات بهدف تعزيز سلاسل القيمة الغذائية والاقتصادية للمحصول، فضلاً عن المساهمة في إيقاف زحف الكثبان الرملية والحد من العواصف الغبارية.

٢- تبني إنشاء مجمعات زراعية- صناعية ومحطات كبرى لتربية أبقار الحليب ومصانع الألبان، واستخدام الدورات الزراعية لتوسيع رقعة المساحات المخصصة لإنتاج وتصنيع الأعلاف.

٣- توجيه ودعم الفرص الاستثمارية باتجاه التصنيع الزراعي (الصناعات الزراعية التحويلية) والتسويق الزراعي بكافة حلقاته بضمنها وسائل النقل المبرد والمجمد لنقل المحاصيل الزراعية، وإنشاء مخازن حديثة مبردة ومجمدة والاهتمام بالتعبئة والتدريج والتغليف والتخزين والتسويق والتصنيع لحماية المنتج والمستهلك من خلال تقليل الفاقد لما بعد الحصاد أو الجني وصولاً للمستهلك.

٤- دعم وحماية القطاع الخاص للدخول بالصناعات الساندة للقطاع الزراعي مثل صناعة الأسمدة الكيماوية والعضوية والمبيدات الكيماوية والصديقة للبيئة والاحيائية والمكننة الزراعية ومنظومات الري بالرش والتنقيط والنايلون الزراعي والتعبئة والتغليف والبيوت البلاستيكية والفاحات والعلاجات والمستلزمات البيطرية وفق أحدث التقانات والتطورات العالمية.

٥- إيجاد فرص عمل للكوادر البشرية (خريجي كليات الزراعة والطب البيطري والمعاهد الزراعية الفنية واعداديات الزراعة من غير العاملين بالوظيفة العامة) لتشغيلهم في نشاطات القطاع الزراعي المختلفة من خلال تشكيل جمعيات زراعية تخصصية.

خامساً: التنسيق مع المنظمات الدولية والعربية بموجب مذكرات التفاهم والاتفاقيات المشتركة لنقل وتوطين التكنولوجيا لنشاطات القطاع الزراعي والساند له:

١- يساهم العراق من خلال وزارة الزراعة وتشكيلاتها المعنية في عضوية عدد من المنظمات والهيئات الزراعية العربية والإقليمية والدولية. لذا يتطلب تعزيز الاستفادة منها في مجالات التعاون المختلفة وأبرزها نقل وتوطين التكنولوجيا وذلك لاختصار الزمن في اجراء البحوث لتحقيق جدوى اقتصادية وفنية تنعكس فعلياً لتطوير نشاطات القطاع الزراعي والساند له وذلك بإدخال منظومات ريادية (شبه إنتاجية) في التصنيع والتسويق الغذائي، واستخدام الطائرات المسيرة (الدرون) في تنفيذ

في مسح التربة ومكافحة الآفات والأمراض الزراعية وغيرها، وكذلك تقانات حديثة لمكافحة التصحر كأن تكون بوليمرات لتثبيت حركة زحف الكثبان الرملية أو مواد لها قابلية الاحتفاظ بالماء في البيئة الصحراوية لفترات طويلة ليكون مصدر لسقي النباتات فيها. وأن يكون موضوع بناء القدرات على مستوى عالي من المعرفة يلامس الحافات الامامية من العلوم لتنفيذ مشاريع صغيرة أو تطوير لبني تحتية ومعرفية للفئة المستهدفة لدعم القطاع الخاص والمرأة، وهكذا يكون استثمار فرص التعاون والدعم موجه من قبل الوزارة وحسب رؤيتها.

٢- استثمار مذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون الموقعة مع الدول لتطوير نشاطات القطاع الزراعي في مختلف المجالات من خلال تطوير القدرات ونقل وتوطين التكنولوجيا وبما يعزز من وسائل وتطوير القطاع الخاص المسؤول عن الإنتاج في القطاع الزراعي واقتصاد بلدنا.

٣- يرتبط العراق باتفاقيات تعاون ثنائية لعدد من دول العالم والمنظمات والتي تتضمن نشاطات اغلب الوزارات والجهات القطاعية، وعادة ما يكون أحد الوزراء (حسب طبيعة بنود الاتفاقية) رئيس الجانب العراقي، لذا يصار الى اخذ رأي الوزارات لتقديم رؤيا عن مجالات التعاون المشتركة مع الوزارات النظيرة لها، وهنا تقع على الوزارة القطاعية مسؤولية الاستفادة من هكذا اتفاقيات دولية مشتركة لتحقيق جدوى اقتصادية وفنية وتقنية ومعرفية متخصصة.

الخلاصة:

يستدل مما تقدم وبموجب التغيرات العالمية ومن ابرزها التغيرات المناخية ومؤشرات ازمة الغذاء العالمي وتداعياتها يرافقتها تذبذب في أسعار النفط وتقلص الطلب على نتيجة للتحويل نحو الطاقات النظيفة أو المتجددة للحد من التلوث البيئي والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، وهذا يتطلب تقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي المتمثل بإنتاج النفط وتصديره والتحول الى تنويع الاقتصاد وتبني منهجية الاقتصاد الأخضر والذي سيحد من المخاطر البيئية ويحجم من تأثيراتها المتنوعة، ومعلوم ان الزراعة هي الاداة الفاعلة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

لذا أصبح لازماً اعتماد تنمية وطنية شاملة للنهوض بالقطاع الزراعي باعتماد خطط وبرامج استراتيجية شاملة وملزمة التنفيذ اعتماداً على التفاصيل المذكورة بالمحاور الخمسة، وهي:

١- محور المياه والبيئة.

٢- محور الخطط الزراعية الاستراتيجية المستندة على التغيرات المناخية وشح المياه.

٣- محور التنسيق والتعاون الملزم مع الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ متطلبات دعم واسناد نشاطات القطاع الزراعي.

٤- محور دعم وتسهيل إجراءات الاستثمار الزراعي والنشاطات الساندة.

٥- محور الارتقاء بالتعاون الدولي واستثماره لإيجاد فرص حقيقية لنقل وتوطين التكنولوجيا بهدف الارتقاء بالإنتاج الزراعي والنشاطات الساندة والداعمة كماً ونوعاً.